

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

2012/12/30

المجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية محضر الاجتماع الرابع عشر

المكان: قاعة اجتماعات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الزمان: الساعة 10:00 – 12:00

اليوم والتاريخ: الأحد الموافق 2012/12/30

الحضور والغياب

(مرفق في قائمة الحضور)

جدول الأعمال:

1. الافتتاح
2. اعتماد جدول الاعمال
3. اعتماد محضر الاجتماع الثالث عشر للمجلس المنعقد بتاريخ 2012/08/29
4. تقرير تقدم العمل على تنفيذ توصيات بعثة مراجعة النظراء
5. مقترح تعديل قانون الاحصاءات العامة رقم (4) لعام 2000
6. الانجاز على الاستراتيجية الوطنية 2009-2013
7. موازنة المجلس 2013
8. موعد الاجتماع القادم

الافتتاح:

افتتح الاجتماع دولة د. سلام فياض/رئيس المجلس مرحباً بأعضاء المجلس، ومقدماً التهنئة لهم بمناسبة الأعياد، و متمنياً أن يكون العام القادم عام خير على الجميع، كما وتقدم للجهاز باسمه وباسم المجلس بالشكر والتقدير على المشاركة والعمل الدؤوب في دفع العمل الإحصائي في فلسطين قدماً، والبناء على ما تم انجازه في السنوات السابقة، مشيراً إلى أن نشر الجهاز للبيانات بشكل منتظم قد ساهم بشكل كبير في ترشيد النقاش أكثر مما كان عليه بالسابق.

ومن جانبها شكرت السيدة علا عوض/أمين عام المجلس دولة رئيس الوزراء، وتقدمت بالتهنئة للسادة الاعضاء بمناسبة أعياد الميلاد المجيدة ورأس السنة الميلادية، متمنيةً أن يكون العام القادم عام خير ومحبة وسلام على الجميع. ومن ثم استعرضت أبرز الانجازات التي حققها الجهاز منذ عقد الاجتماع السابق للمجلس، والتي من أبرزها اعلان النتائج الأولية لتعداد المنشآت 2012، وإعلان نتائج المسح العنقودي الرابع متعدد المؤشرات في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في لبنان، واستمرار التزام الجهاز بمتطلبات نظام ادارة الجودة "الايزو"، وغيرها من الانجازات على مختلف الصعد.

البند (1): اعتماد جدول الأعمال

تم اعتماد جدول أعمال الاجتماع دون تعديلات أو إضافات

البند (2): اعتماد محضر الاجتماع الثالث عشر للمجلس المنعقد بتاريخ 2012/08/29

تقرر اعتماد محضر الاجتماع الثالث عشر للمجلس دون تعديلات، في ظل عدم ورود أي ملاحظة عليه من قبل أعضاء المجلس.

البند رقم (3) تقدم العمل على تنفيذ توصيات بعثة مراجعة النظراء LPR

قدم الجهاز عرضاً حول تقدم العمل على تنفيذ توصيات بعثة مراجعة النظراء، منوهاً إلى أن هذا العرض يأتي تنفيذاً لتوصية المجلس في الاجتماع السابق، ومشيراً إلى أن تقرير البعثة المذكورة قد تضمن (31) توصية، منها (9) توصيات تستحق في العام 2012، و(19) توصية تستحق في العام 2013، إضافة إلى (3) توصيات تستحق في العام 2016، وقد قام الجهاز بتنفيذ جميع التوصيات المستحقة خلال العام 2012، إضافة إلى تنفيذ توصية واحدة مستحقة في العام 2013، وبدء العمل على تنفيذ (4) توصيات تتعلق بقانون الإحصاءات العامة، وتم استعراض الإجراءات التي تنفذها على مستوى كل توصية.

التوصيات/القرارات:

1. أخذ المجلس علماً بتقدم العمل على تنفيذ توصيات بعثة تقييم النظراء.

البند رقم (4) تعديل قانون الإحصاءات العامة رقم (4) لعام 2000

قدم الجهاز عرضاً حول قانون الإحصاءات العامة رقم (4) لعام 2000، وقد استهل العرض بالأدبيات التي تم الاطلاع عليها في إطار اعداد مسودة القانون المعدل، وبيان أهم عناصر النموذج المعياري الخاص بتشريعات العمل الإحصائي، وتوضيح مبررات تعديل القانون، والمتمثلة في مضي 12 عام على تطبيقه، وتنفيذاً لتوصيات بعثة مراجعة النظراء، وتقارير المراجعة للبرنامج الإحصائي، إضافة إلى التوافق بشكل أكبر مع توصيات الأمم المتحدة وخاصة اللجنة الإحصائية. وتم استعراض بعض جوانب التعديل المقترحة على مواد القانون بالاسترشاد ببعض التجارب العربية بالخصوص. وانتهى العرض بمقارنات اقليمية ودولية بخصوص التوجهات العامة للتشريعات المنظمة للعمل الإحصائي.

وقد تلخصت ملاحظات السادة الاعضاء خلال النقاش بما يلي:

- أهمية أن تكون الإحصاءات الرسمية مفصلة حسب الجنس.
- أهمية التوافق بين الجهاز والوزارات فيما يتعلق بالمنهجيات المستخدمة في تنفيذ الأنشطة الإحصائية.
- إضافة تعريف حول المستفيدين من الإحصاءات وليس فقط المزودين والمنتجين للبيانات ضمن النظام الإحصائي.
- أهمية اعتماد البيانات الإحصائية من الجهاز قبل نشرها من المؤسسات الأخرى.
- عدم اهمال سجلات القطاع الخاص، وان يكون للجهاز دور في التوجيه لتدقيقها.
- لا يمكن أن يكون تقييم النظام الإحصائي من مهام المجلس الاستشاري في ظل وجود اجتماعين فقط للمجلس سنوياً.
- استخدام مصطلح "دولة" بدل من "السلطة".
- الإشارة إلى وجود تناقض في البيانات ما بين وزارة الصحة والإحصاء والداخلية، حيث ان هذا التناقض يعود إلى الموالي خارج البلاد، مع التأكيد على أهمية الاستناد إلى سجل السكان في تحديد الحاجة سواء للغرف الصفية، المعلمين، التطعيمات الخ.

- ضرورة تفصيل المادة الخاصة بتعيين رئيس الجهاز، من خلال تحديد الهدف، الآلية، المدة، العزل، والجهة التي تحدد استمرار رئيس الجهاز في منصبه.
- أن يكون وجود وحدات الاحصاء في الوزارات ضرورة وليس حيثما يلزم.
- عدم الاعتماد على بيانات جهات دولية، والاعتماد على بيانات الاحصاء باعتباره المرجع للرقم الاحصائي الرسمي.
- أهمية تنظيم العلاقة بين اللاعبين الرئيسيين في النظام الاحصائي، وكذلك مع الجهات التي تملك الرقم الاحصائي.
- بحث إمكانية أن يقوم الجهاز بتقديم مقترح حول الحوكمة، يمكن تطبيقه على المؤسسات الاخرى المشابهة.

وفي معرض رده، أوضح د. سلام فياض/رئيس المجلس الاتي:

- هناك صعوبة في إقرار هذا التعديل في الطرف القائم في ظل غياب المجلس التشريعي، ولكن بالإمكان الشروع بالعملية التشريعية لتعديل القانون، من خلال رفعه لمجلس الوزراء ليحال من طرفه الى اللجنة التشريعية.
- أهمية تواصل وتشاور الجهاز مع بعض اللجان المختصة في المجلس التشريعي.
- أهمية التواصل بالمراسلة مع اعضاء المجلس لوضعهم في صورة التطورات على تعديل القانون في المرحلة التشريعية.
- أهمية التعارض مع القوانين الاخرى
- أهمية التدقيق في المادة الخاصة في مسؤولية رئيس الجهاز امام رئيس الوزراء، في ظل أن صلاحيات رئيس الوزراء فقط على مجلس الوزراء.
- تبني فكرة أن يكون تعديل قانون الاحصاءات العامة نوع من الحوكمة، يسترشد به كنموذج لبقية المؤسسات الحكومية المشابهة.

وفي جانب ردها على الملاحظات التي قدمها السادة الأعضاء، أوضحت أمين عام المجلس أنه سيتم الاخذ بالملاحظات ذات العلاقة، كما تم الطلب من السادة الاعضاء الاطلاع بشكل أعمق على التعديلات المقترحة على القانون وتزويد الجهاز بأي ملاحظات أو اقتراحات.

التوصيات/القرارات:

1. قيام أعضاء المجلس بتزويد الجهاز بأي ملاحظات أو اقتراحات على مقترح التعديلات على القانون.
2. ارسال النشرة الاحصائية الشهرية للسادة اعضاء المجلس لتعميمها في مؤسساتهم.
3. إعلام أعضاء المجلس بالمراسلة حول التطورات في المرحلة التشريعية لتعديل القانون.
4. قيام الجهاز بإرسال مقترح القانون المعدل الى مجلس الوزراء للشروع بالعملية التشريعية لتعديل القانون.

البند رقم (5) الانجاز على الاستراتيجية الوطنية للإحصاءات 2009-2013

قدم الجهاز عرضاً حول الانجازات على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإحصاءات 2009-2013 تم فيه استعراض الاهداف الاستراتيجية الرئيسية، وأهم الأنشطة والانجازات التي تم تنفيذها ومقارنة المخطط بما تم إنجازه، ومن ثم تمت الاشارة الى التحديات التي واجهت الجهاز في تنفيذ الاستراتيجية، واختتم العرض بمجموعة من التوصيات منها أهمية الالتزام بقرار مجلس الوزراء بشأن الادلة الاحصائية والتصنيفات، وتكليف جهات محددة في الوزارات والمؤسسات الحكومية للمتابعة على تطوير السجلات الادارية للإغراض الادارية والإحصائية، وتعزيز قدرتها للمساهمة في استكمال بناء النظام الإحصائي الوطني.

وقد أشار أمين عام المجلس الى اعتماد توجهات الجهاز لاعداد الاستراتيجية 2014-2018، والتي سبق وتم ارسالها للاعضاء للإطلاع وابداء الملاحظات بشأنها حتى تاريخ 2012/12/20، على أن تعتبر معتمدة في ضوء ما يرد للجهاز من ملاحظات حتى ذلك التاريخ.

التوصيات/القرارات:

1. أخذ المجلس علماً بالانجازات التي قام بها الجهاز صعيد تنفيذ الاستراتيجية 2009-2013.
2. اعتماد توجهات الجهاز لاعداد الاستراتيجية 2014-2018.

البند رقم (6) موازنة المجلس لعام 2013

أشار أمين عام المجلس الى أن موازنة المجلس عام 2013 هي بالحد الأدنى اللازم لتغطية تكلفة عقد اجتماعات المجلس.

التوصيات/القرارات:

1. اعتماد موازنة المجلس لعام 2013 بقيمة 5,000 دولار.

البند (7): موعد الاجتماع القادم

تم الاتفاق على أن يعقد الاجتماع الخامس عشر للمجلس خلال النصف الثاني من شهر حزيران 2013.

أيمن دويكات
سكرتير المجلس